تطـوير البنـك الصـناعى

الدكتور فؤاد مرسى

بعد أكثر من اثنين وعشرين عاما من النشـاط الدءوب فى خـدمة الاقتصاد القومى يكون ثقيلا على النفس أن يبـدو البنك الصـناعى **بلا وظيفة مصرفية معروفة وكأنه يبحث لنفسه عن وظيفة ما** يؤديها اثباتا لوجوده ، ولم يصل البنك الى هذا الوضع عن تقصـير منه بقـدر ما كان ذلك نتيجـة غير مبـاشرة وانعكاسا غير مقصـود لتطـور الاقتصـاد المصرى نفسه طوال هذه السنوات الحافلة بالتغيير . فالبنك الصناعى منذ مولده هو أكثر البنوك التصاقا بالتطور الاقتصادى لبلادنا . ومثلما نشـأ تعبيرا عن ارادة التنمية الاقتصادية التى تمثلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى ضرورة التصنيع وضرورة تدخل الدولة **ومن ثم كان سـباقا الى تبنى وترويج التنمية الصناعية قبل الثورة** ، فانه بعد هذا كان أداة من أدوات الثورة للتنمية الصناعية المباشرة . ولهذا لم يقتصر دوره على تقديم القروض للصناعة بل اشترك البنك فى انشاء وتوسيع وتجديد الصناعة أيضـا . لم يكتف البنك بتمويل الصناعة بل سعى الى تنميتها . ولقد لعب البنك الى جانب دوره الاقتصادى دورا اجتماعيا ظل حريصا عليه دائما . لكن عنـدما تصدت الثورة بجهاز الدولة مباشرة **لتطوير وتنمية الاقتصـاد القـومى** ، غدت وظيفة البنك الصناعى نفسه **بحاجة الى اعادة نظر شاملة** . أن تصدى الدولة ببرنامج السنوات الخمس للتصنيع ، ثم تمصير فتأميم المشروعات الاستعمارية عقب العدوان الثلاثى ، ثم قيام المؤسسة الاقتصادية لتجميع وتوجيه استثمارات الدولة ، ثم وضع الخطة الخمسية الأولى للتنميـة الاقتصادية ، ثم التأميمات الكبرى وبدء التحول الاشـتراكى — كل هـذا مع بقاء الجهاز المصرفى جوهريا بلا تطوير لوظيفته — قد أدى فى النهـاية **الى الوضع الغامض** الذى يوجد فيه البنك الصناعى ، **اعنى عدم تحـديد وظيفته فى الاقتصاد القومى** .

ولعلنا استبقنا الرأى بعض الشىء ، لكن الدراسة المتأنية لتطور البنك ولعملياته ولموارده تكشف جميعا عن الرأى الذى سقناه . فلقـد طرحت التغيرات الجوهرية فى اقتصادنا القومى منذ وقت بعيد ضرورة تطوير وظيفة البنك الصناعى وهذا ما نعرضه فيما يلى موزعا على أربعة أقسام هى : **تطور البنك .. عمليات البنك .. موارد البنك .. تطوير البنك** .

القســـم الأول

فى تطـــور البنـــك

تأسس البنك الصناعى تحقيقا لدعوة ظلت تلح زمنا طويلا من أجل الاقدام على التنمية الصناعية ، وكان المهم فى هذه الدعوة هو ادراكهـــا منذ البداية لضرورة تدخل الدولة للقيام بالتنمية الصناعية ، فنحن نذكر كيف أوصت « لجنة التجارة والصناعة » وفيها اسماعيل صـــدقى وأمين يحيى وطلعت حرب فى تقريرها الشهير فى نوفمبر ١٩١٧ بأن تقدم الحكومة قروضا لانشاء الصناعات أو ترقيتها أو تحسينها ، وبأن تنشىء مصرفا أو فرعا لمصرف لمساعدة الصناعة . وعندما امتنعت البنوك التجارية عن تزويد أصحـــاب الصناعات الصغيرة بالقروض بذريعة المحافظة على سيولة أصولها ، قررت الحكومة فى عام ١٩٢٣ أن يتولى بنك مصر تسليفهم من أموال أعدتها الحكومة لهذا الغرض . لكن القروض ذهبت أساسا الى أصحاب الصناعات من ملاك الأراضى بحجة الضمان ، وظلت الصناعات الجديدة بلا عون . وفى فبراير ١٩٢٩ وضع بنك مصر تقريرا عن « انشاء الصناعات الأهلية وتنظيـــم التسليف الصناعى ومشروع بنك صناعى مصرى » وفى هذا التقرير أوضح بنك مصر ضرورة اشتراك الدولة فى تأسيس الصناعات داعيا بصراحـــة « لاشتراك الدولة فى الأعمال الصناعية » . كما دعا لانشاء بنك صناعى يكون من مهامه دراسة المشروعات الصناعية وتأسيس الشركات الصناعية وتقديم القروض الصناعية والتعامل فى الأسهم والسندات الصناعية . وأضاف التقرير أنه « عند وجود هذا البنك الصناعى المصرى فان بنك مصر سيكف عن دراسة المشروعات الصناعية ويقتصر على دراسة المشروعات المـــالية والاقتصادية الأخرى ويكف عن الدعوة الى تأسيس المشروعات الصناعية». ولقد تجددت الدعوة لانشاء البنك الصناعى بعد ذلك فى عام ١٩٣٩ حـــين فكرت الحكومة فى انشاء بنك للتسليف الصناعى ، ثم حالت الحـــرب دون متابعتها . وعند نهاية الحرب فى عام ١٩٤٥ تحركت الدعوة من جديد لتثمر هذه المرة البنك الصناعى بالفعل ، فلقد تراكمت فى البلاد أموال كثيرة ، وتطلعت البلاد بحزم لتحقيق استقلالها الاقتصادى .

ومنذ بدايته والبنك الصناعى يلقى المقاومة ، فلم يتمكن من مبـــاشرة أعماله الا بعد سنوات من تأسيسه .

فى يوليو ١٩٤٧ صدر الترخيص للحكومة بالاشتراك فى انشـــاء بنك صناعى وفى ابريل ١٩٤٩ صدر النظام الأساسى للبنك الصناعى ، وأخيرا فى أكتوبر ١٩٤٩ بدأ البنك نشاطه ، ومنذ ذلك الحين اجتاز البنك الصناعى أكثر من مرحلة متميزة من النشاط ، لكنها متفاوتة فيما بينها الى حد بعيد تبعا لتفاوت نشاط البنك من مرحلة الى مرحلة .

المرحلة الاولى : من ١٩٤٩ الى ١٩٥٣

انشىء البنك الصناعى « للنهوض بالصناعة المصرية والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها » . هذه المهمة الكبيرة كان يكفل قيام البنك بهـا عدد من التدابير الهامة ، فى مقدمتها : البدء برأسمال يبلغ ١ر٥ مليون من الجنيهات، ومساهمة الحكومة بنسبة ٥١٪ من رأس المـال ، وضمان الحكومة ربحا سنويا لحملة الأسهم لا يقل عن ٣ر٥٪ من قيمتها الاسمية ، والسماح للبنك باصدار سندات مضمونة من الحكومة تصل قيمتها الى خمسـة أمثـال رأسماله المدفوع ، وأخيرا اشراك أصحاب الاعمال فى رأسمال البنك . فبالاضافة الى مساهمة الحكومة ، خصصت نسبة ٣٠٪ للأشخاص المعنوية العامة والخاصة . فساهمت الهيئات الحكومية ، مثل صندوق التوفير بنسبة ٩ر٦٪ وساهمت الغرف التجارية واتحاد الصناعات والبنوك وشركات التـأمين والشركات الصناعية بنسبة ٣ر١٨٪ . وساهم الأفراد بنسبة ٨ر٢٣٪ . وهكذا بلغت مساهمة دوائر الأعمال ١ر٤٢٪ من راسمال البنك الصناعى. ومع ذلك فقد واجه البنك فى سنواته الأولى تخوفات رأس المـال الذى التزم مع البنك موقف التحفظ ، حتى أن الربع الاخير من رأسماله لم يدفع الا فى أغسطس ١٩٥٣ .

ومع ذلك لم تتجاوز القروض والاعتمادات التى منحها للصناعة فى عام ١٩٥٠ أكثر من رأسماله فقد بلغت ٦٢١ر٦٠٥ جنيها وبلغت فى العـام التالى ٢٩٠ر٠٠٦ جنيها ، بل هبطت فى عام ١٩٥٢ الى ٢٨٩ر٦٠٥ جنيهـا فقط . وفى عام ١٩٥٣ كانت ١٧٣ر٣٤٢ جنيها . وحتى نهاية ١٩٥٣ لم يكن البنك قد ساهم الا فى شركة واحدة قائمة هى شركة الأسمدة العضـوية بمبلغ ٥٠ ألف جنيه . بعبارة أخرى فان البنك بعد أربع سنوات من النشاط لم يتجاوز رأسماله الا بقليل ، ومن ثم لم يكن البنك بحـاجة لاصـدار سـنـدات .

والواقع أن البنك كان مطالبا بأن يمنح ائتمانه للصـناعة ، بشرط « أن تكون مستكملة لعناصر النجاح ، وأن تكون بحاجة للمال المطلوب وأن تصرف السلفة فى الأغراض الصناعية التى منحت من أجلهـا » . وكان المطلوب بالذات تمويل الصـناعات الصـغيرة والمتوسطة بحيث أنه كان التفكير عندئذ أن يكون الحد الأقصى للسلفة هو ٢٠ الف جنيه . لكن البنك وجد نفسه عاجزا فى النهاية عن أداء مهمته ، نتيجة لارتفاع سعر الفائدة الى ٦٪ واشـتراط الضمان العقـارى أو المصرفى . ولهـذا كانت أغلب تسهيلاته فى صورة قروض قصيرة ومتوسطة الاجل واعتمادات وبخاصـة لصناعة الغزل والنسيج . وعرفت سياسته عندئذ بسياسة الحذر الشديد. فقد أدت فى التطبيق الى اقراض الصناعات الكبيرة القادرة والى التضييق الشديد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

ويكمن السر فى هذه السياسة أساسا فى مساهمة الرأسمالية الكبيرة بنسبة كبيرة من رأسمال البنك ، فلقـد كانت تأمل اسـتخدام الائتمان

الصناعى الذى تقدمه الدولة لاستمرار توسعها الذى حققته خلال الحرب. ومن ثم استطاعت أن تفرض على البنك أن يقرض المشروعات الكبيرة وان يجمد دوره فى تنمية الرأسمالية الوطنية ، ومن جانب آخر فلقد كانت هناك مقاومة للتصنيع أصلا . وقد طرح البنك الأهلى فى عام ١٩٥٣ وهو البنك المركزى عندئذ فكرته فى هذا الصدد قائلا : « بدلا من الدعوة الى التصنيع لايجاد عمل للفائض من الأيدى الزراعية يجدر بنا أن نتناول المسألة من جانبها الآخر ، بمعنى انه يجب البدء بتنمية الزراعة التماسا لتوسيع نطاق سوق المنتجات الصناعية فيصبح التوسع الصناعى ممكنا » .

المرحلة الثانية : من ١٩٥٣ الى ١٩٥٧

لكن اعتبارات التنمية الاقتصادية كانت تفرض نفسها شيئا فشيئا . وداخل المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، رأت لجنة التمويل أن تعيد النظر فى سياسة الائتمان الصناعى . رأت أن تدور سياسة الائتمان فى نطاق السياسة الصناعية العامة بالتعاون بين البنك الصناعى والبنوك التجارية والبنك المركزى بغية توفير أكبر قدر مستطاع من الائتمان الصناعى . ومن ثم دعت البنك الصناعى لطرح جانب الحذر الشديد .

هكذا تحول البنك عن الاقراض القصير الأجل ، واتجه الى الاشتراك المباشر فى انشاء الصناعات وتأسيس الشركات الصناعية ودعم الشركات القائمة بالمساهمة فى رأسمالها . فبعد أن وصلت قروضه القصيرة الأجل الى ٥ر٦٨٪ من جملة قروضه فى عام ١٩٥٣ ، توسع فى الاقراض وبخاصة المتوسط والطويل الأجل وقفزت جملة قروضه من ١٧٣ر٣٤٢ جنيها فى ١٩٥٣ الى أكثر من مليون جنيه فى عام ١٩٥٠ ثم الى ١ر٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٦ وارتفعت الى ٦ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٧ .

كذلك توسع البنك فى التنمية الصناعية . وحتى نهاية ١٩٥٧ كان البنك قد اشترك فى تأسيس أو فى رأسمال ١٧ شركة صناعية مجموع رؤوس أموالها ٨ر٢٧ مليون جنيه ، نصيب البنك منها ١ر٣ مليون جنيه بنسبة ١١٪ من رأسمالها . وكان من الواضح أن البنك الصناعى قد بدأ يلعب دور المروج للمشروعات الصناعية ، بدراستها والدعوة لقيامها ثم الاكتتاب فيها . كما كان من الواضح أيضا أنه أخذ على عاتقه نجدة المشروعات الصناعية عند الملمات . فلقد ساهم البنك فى انشاء صناعات الحديد والصلب والأسمنت الحديدى وعربات السكك الحديدية والورق والخزف والصينى والجوت واستخراج المعادن والكيماويات وكلها صناعات جديدة كانت نواة فيما بعد للقطاع العام . وهنا كان دور البنك الصناعى استئنافا لدور بنك مصر الذى توقف تقريبا منذ بداية الحرب العالمية الثانية عن انشاء الصناعات . لكن البنك الصناعى كان يلجأ أحيانا لانقاذ بعض المشروعات التى تعجز عن الوفاء بالتزاماتها قبله وذلك بالقيام بادارتها بصفة مؤقتة ، أو بشرائها كما حدث بالنسبة لمصانع سورناجا .

وبالطبع ارتفعت أرباح البنك . كان متوسط ارباحه فى سنوات مرحلته الأولى حوالى ١٧ ألف جنيه . فارتفعت فى ١٩٥٤ الى ٦٦ر٧٢٧ جنيها ثم الى ٧٢ر٣٣٢ جنيها فى عام ١٩٥٥ . بيد أن توسع البنك فى التوصية الصناعية كان يؤثر فى البداية تأثيرا عكسيا على أرباحه ، فان المشروعات الجديدة لم تكن تأتى بعائد الا بعد أجل ولذلك بادرت الدولة الى معونة البنك . فمن جانب حاسبته الدولة اعتبارا من اول يناير ١٩٥٦ ولمدة سنتين على أساس أن يتلقى فائدة قدرها ١٪ عن الأموال التى يكتتب بها فى المشروعات الصناعية . ومن جانب آخر سمحت الدولة باقراض البنك مليون جنيه بسعر فائدة قدرها ١٪ تجنبا لاقتراضه من البنك الأهلى بسعر مرتفع . وكانت الحكومة ، تسهيلا لحصول رجال الأعمال على الأموال للتنمية الصناعية ، قد قامت فى ١٩٥٣ بضمان البنك الصناعى لدى البنك المركزى لتسليفه فى حدود مليون جنيه رفعت فى ١٩٥٥ الى ٥ مليون ثم الى ٧ مليون فى العام التالى .

فى هذه الظروف كان البنك الصناعى يعيش عصره الذهبى ، فقد كان يمارس وظيفته المحددة كاملة فى تمويل التنمية الصناعية ، كان فى الواقع أداة الدولة الأساسية فى مباشرة هذه التنمية . وبينما كانت الدولة تقدم له العون بسخاء فى مهمته ، لم تكن المقاومة ضده قد توقفت . ويكفى هنا أن نذكر بالرجاء الذى قدمه البنك الأهلى فى عام ١٩٥٥ مطالبا بالحد من دور الدولة عامة ودور البنك الصناعى خاصة . قال البنك الأهلى : « يا حبذا لو فرغ مجلس تنمية الانتاج نفسه وجهوده لبحث وتنفيذ المشروعات الكبرى التى تقع فى القطاع العام وترك المشروعات التى تقع فى القطاع الخاص . كما قد يبدو من الخير ألا تساهم الحكومة مباشرة أو عن طريق البنك الصناعى فى مثل هذه المشروعات الخاصة استبقاء للمال اللازم لدعم تنفيذ المشروعات الانتاجية الكبرى ومحافظة على حيدة الحكومة والبنك الصناعى بالنسبة للصناعات المماثلة » .

المرحلة الثالثة : من ١٩٥٧ الى ١٩٦٥

بانشاء المؤسسة الاقتصادية فى يناير ١٩٥٧ تغلب الرأى القائل بقصر نشاط البنك الصناعى على التسليف الصناعى دون تأسيس الصناعات باعتبار ان المؤسسة الاقتصادية هى اداة الدولة فى الاستثمار المباشر . توقف دور البنك فى التأسيس والمساهمة المباشرة ، وبدأت الدعوة لعودة البنك الى القطاع الخاص وصغار المنتجين وبالفعل اتجه البنك للتأكيد على دوره لتنمية الصناعة الخاصة وبالذات لتنمية الصناعة الصغيرة وهو الدور الذى توسع فيه البنك اعتبارا من عام ١٩٥٩ .

والواقع أن تدخل الدولة مباشرة فى عملية التنمية الاقتصادية قد توالى بسرعة كبيرة منذ منتصف ١٩٥٦ . فقد أنشأت وزارة الصناعة وكلفتها بوضع برنامج للتصنيع ثم قامت المؤسسة الاقتصادية بشراء بعض الشركات التى ساهم البنك فى انشائها . وتبع ذلك انشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج

السنوات الخمس للصناعة لتنفيذ جزء من الاستثمارات الصناعيـــة التي تضمنتها برامج التصنيع . ثم انشئت مؤسسة النصر فى عام ١٩٦١ لمعاونة الهيئة فى مهمتها . وأعدت المؤسسة قرارا بشراء نصيب البنك فى الشركات الباقية . ثم جاءت قرارات يوليو ١٩٦١ **بتأميم الصناعات الأساسية ومصادر التمويل جميعا بما فيها البنوك ومنها البنك الصناعى نفسه .**

وبينما أدى حلول المؤسسة الاقتصادية محل البنك الصناعى فى بعض استثماراته الى انخفاض رقم مساهماته الصناعية ، زاد هذا الرقم بعـــد ذلك لاكتتاب البنك فى زيادة رأسمال الشركات التى احتفظ بأسهمها . لكن استثمارات البنك عند التأميم كانت تبلغ ٥ر١ مليون جنيه أى ما يعـــادل رأسماله . ولقد تجمد رأسماله بالتأميم ، وتوقف نشاطه الخاص بالانشاء أو المساهمة فى راس المـــال . واقتصر البنك على نشاط التمويل فحسب، وللصناعة الخاصة فقط ، وللصناعة الصغيرة بالذات فلقـــد أصبح تمويل المشروعات الصناعية العامة بعد عام ١٩٦١ يتجه أساسا عن طريق ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات النوعية .

وانعكست هذه التطورات على البنك الصـــناعى ، حتى من حيث التبعية الادارية . فقد الحق بالمؤسسة الاقتصادية فى يناير ١٩٥٧ وبوزارة الصناعة فى ابريل ١٩٥٩ ومؤسسة النصر فى يوليو ١٩٦١ وبالمؤسســـة المصرية العامة للبنوك فى ديسمبر ١٩٦١ . واعتبارا من ٣٠ ابريل ١٩٦٤ أصبح يتبع البنك المركزى بعد انشائه . وأخطر من ذلك كله ، أنه بتوزيع القطاع العام على البنوك التجارية تم رسميا ابعاد البنك الصـــناعى عن الصناعات العامة ، اذ لم يتم التمييز بين نوعيات الائتمان الذى قد تطلبه ولا بين آجاله .

ولقد حاولت الدولة مرارا مساندة البنك الصناعى بالمـــال ، لكن المشكلة كانت تكمن فى فقدانه لوظيفته الاساسية فى التنمية الصناعية وعدم التوصل الى وظيفة جديدة له . فى عام ١٩٥٩ صرحت لوزير الخـــزانة فى أن يضمن قيمة السندات التى يصدرها البنك وفوائدها فى حدود ثلاثة ملايين من الجنيهات بفائدة سنوية ٣٪ وفى عام ١٩٦١ صرح لوزير الخزانة أن يقدم قروضا للبنك وأن يقوم بضمانه نيابة عن الحكومة فيما يعقده من قروض بحيث لا يجاوز مجموع ما يقدمه وما يضمنه منها عشرة ملايين من الجنيهات، على أن تحدد الشروط ومن بينها سعر الفائدة بالاتفاق بين الخزانة والبنك. وعمل بهذا الاعتبار من أول يناير ١٩٦٠ مساندة للبنك ، كذلك جيء للبنك فى أغسطس ١٩٦٠ بقرض من صندوق قروض التنمية الأمريكى .

ومع ذلك تقلص نشاط البنك بسرعة ، حتى بلغت جملة تسهيـــلاته ٨٣٧ ألف جنيه فحسب فى عام ١٩٦٤ ، مما دعا البنك فى عام ١٩٦٥ أن يسعى الى رجال الصناعة الخاصة .

المرحلة الرابعة : من ١٩٦٥ الى ١٩٧١

بوصفه بنكا متخصصا ، يتميز البنك الصناعى عن أى بنك تجارى ليس فقط باعتماده على رأسماله والأموال التى يقترضها ، وانما كذلك بأن له غرضا متخصصا يقوم من أجله . وعندما يفقد البنك المتخصص هذا الغرض المتخصص فانه فى الواقع يفقد علة وجوده . ولذلك فان الدولة عندما تولت بنفسها مهمة التنمية الصناعية ، لم يعد أمام البنك الصناعى سوى أن يتصدى لمهمة التمويل فى حدود الصناعة الخاصة . وفى ظروف الحذر الذى التزمه رأس المال الخاص بعد قوانين يوليو ١٩٦١ والميثاق الوطنى فى ١٩٦٢ ، صار على البنك الصناعى أن يجتذب العملاء اجتذابا .

والحق أن هذه المرحلة خصبة بالمحاولات والتدابير التى تفتقت عنها عقول المسئولين بالبنك الصناعى . ولقد ابتدعوا بالفعل نظما جديدة للتمويل اجتذبت رجال الصناعة الخاصة . فمنذ نهاية ١٩٦٥ بدأ البنك فى سياسة تشجيع صغار الصناع والحرفيين وفتح أمامهم أبواب الائتمان المتوسط والطويل الأجل . ونظرا لافتقار هؤلاء المنتجين الى الضمانات ، سعى البنك لتوفير التمويل لهم بضمانات مبتكرة فتوسع البنك فى نظام الاقراض بضمان الرهن الحيازى للمنتجات أو الخامات وتوسع فى منح القروض لشراء الآلات بالتوسع فى نظام البيع بالتقسيط وذلك بفضل استثناء البنك الصناعى وسماح الدولة له بتقسيط ثمن مبيعاته من الآلات على ألا تزيد مدة التقسيط على ١٠ سنوات . وسعى البنك للاتفاق مع شركات المؤسسة العامة للتجارة على تخصيص جانب من الآلات ومعدات الورش التى تستوردها لعملاء البنك . كذلك توسع فى تمويل عمليات التوريد وأوامر التكليف التى تقوم بتنفيذها المنشئات الصناعية بضمان التنازل عن المستحقات . كما اتجه البنك بنفس الطريق لتمويل تصدير المنتجات الصناعية غير التقليدية ، مثل المنتجات الجلدية والملابس الجاهزة ومنتجات التريكو ومنتجات الشمواه والأثاثات الخشبية . وهكذا منح هذه الصناعات التصديرية مليون جنيه فى عام ١٩٦٨/٦٧ ومنحها ٢ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٩/٦٨ وبلغت تسهيلاته لها ٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠/٦٩ . وبالمثل أتاح لعملائه أن يستفيدوا من فتح حسابات جارية لديه وسمح لهم بخصم كمبيالاتهم وذلك بشروط معينة .

هكذا ظلت قروض البنك وتسهيلاته تلعب دورا انشائيا بالنسبة للقطاع الخاص . فتمويل هذا القطاع لم يكن يعنى مجرد تقديم أموال التشغيل بل كان يعنى أيضا تمكينه من الاستثمار الجديد وذلك بالمساعدة على اقامة الورش والمصانع وشراء الآلات الجديدة . ونتيجة لذلك ارتفعت جملة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص من ١٦٧ الف جنيه فى ١٩٦٥/٦٤ الى ٨ر٥ مليون جنيه فى ١٩٧٠/٦٩ بنسبة ٢ر٧١ ٪ من جملة تسهيلاته . وانكمش بالتالى نصيب القطاع العام منها . هذا عدا عمليات بيع الآلات بالتقسيط التى ذهبت بالكامل الى القطاع الخاص .

وبالطبع تسنح الفرصة بين الحين والحين لتقديم تمويل للقطاع العام اما لسد عجز دائم فى التمويل أو لتنفيذ برنامج استثمارى وارد فى الخطة أو تسمح به للضرورة . وتكون لهذا النشاط أهمية لدى البنك نظرا لضخامة التمويل الذى تطلبه وحدات القطاع العام عادة . وبالفعل بلغت أرصـــدة القروض الممنوحة لها فى نهاية عام ١٩٧٠/٦٩ مبلغ ٩ر٣ مليون جنيه .

أما القطاع التعاونى فلم يحظ بنصيب كبير من تسهيلات البنـــك على الرغم من محاولاته أخيرا لتدعيم الجمعيات التعاونية الصناعية . ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن القطاع التعاونى انما ينحصر تقريبا فى نطـــاق أرباب الحرف ، أما الصناعات الصغيرة فهى تدخل فى أرقام القطاع الخـــــاص فالحرفيون فى نظر البنك هم الذين لا يزيد رأسمالهم عن خمسة آلاف جنيه .

التسهيلات الممنوحة بحسب القطـــاعات

(بملايين الجنيهات)

السنة	جملة التسهيلات	القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع التعاونى	
		المبلغ	النسبة ٪	المبلغ	النسبة ٪	المبلغ	النسبة ٪
٦٧/٦٦	٤,٦	٣,٨	٨٢,٤	,٦	١٢,٩	,٢	٤,٧
٦٨/٦٧	٣,٩	٢,٤	٥٩,٨	١,٣	٣٤,٢	,٢	٦,٠
٦٩/٦٨	٥,٩	١,٣	٢٢,٢	٤,٦	٧٦,٧	,٠٦	١,١
٧٠/٦٩	٨,٢	٢,٣	٢٧,٨	٥,٨	٧١,٢	٠,٠٨	١,٠

ومازالت الاتجاهات السابقة سائدة كل ما هنالك انه توسع أخيرا فى تمويل الجمعيات التعاونية الصناعية . فحصلت ١٤ جمعية منها على سلف واعتمادات وتسهيلات بيع بلغ رصيدها فى نهاية يناير ١٩٧١ أكثر من ١٨١ الف جنيه . وهذا بيـــان مقـــارن بعمليـــات البنك عن النصف الاول من السنة الحالية .

	القطاع العام	القطاع التعاونى	القطاع الخاص
	جنيه	جنيه	جنيه
يوليو/ديسمبر ١٩٦٩	١,٠٩٣,١٧١	٦٢,٧٥٠	٢,٨١٤,٤٠٧
يوليو/ديسمبر ١٩٧٠	٥٠٥,٣٩٥	٢٧,٥٥٠	٣,٤٥٨,٨٦٥

ولقد أتاح هذا النشاط المتنوع أن تزيد التسهيلات الائتمانيـــة التى يمنحها البنك سنة بعد أخرى . ارتفع رقم أعماله وعادت أرباحه تزيد . وبينما كانت تسهيلاته تبلغ ١ر٢ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٦٥/٦٤ ارتفعت حتى بلغت ٨ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠/٦٩ . أما صافى أرباحه فقد زادت من ٢٣ر٦٢٥ جنيها فى ١٩٦٦/٦٥ الى ١٤٥ر٣٨ جنيها فى ١٩٧٠/٦٩ لكن زيادتها لا تتناسب مع زيادة رقم الأعمال . والسبب فى ذلك أن البنك لم يعد يعتبر الربح هدفه الأساسى عند تمويل الصناعة الخاصة الصغيرة . ولقـــد اقترض البنك من البنك الأهلى ١٠٠ ألف جنيه بفائدة ٢ ٪ واعاد اقراضها لصغار الصناع بفائدة ٥ر٣ ٪ . بعبارة أخرى فان البنك فى هذه المرحلة صار يتحمل بأعباء اجتماعية وهو يؤدى دوره فى تمويل الصناعة الصغيرة كمـــا صار عليه ان يحتاط بالاحتفاظ بمخصصات كبيرة . لكن لعل السبب الاهم فى قلة أرباحه هو عجز موارده . فمع تجميد رأسماله الضئيل بالتأميم ، واستنفاده الحد الأعلى لاصدار السندات ، صار البنك يعتمد على الاقتراض من البنوك التجارية والبنك المركزى بفائدة مرتفعة .

ومع ذلك يجب الاعتراف بأن النشاط المتنوع للبنك الصناعى هو أيضا نشاط متفاوت من حيث تكوينه وغالبا ما يتقلب من سنة الى أخرى . واذا كان تنوع النشاط بحيث يسمح للبنك بتنوع مخاطره ، الا أن النشاط نفسه بات يخضع لعوامل لا سيطرة للبنك عليها لأنه انما يخضع فى الواقع لحركة سوق الصناعة ذاتها فى ظروفنا الراهنة . ويكفى هنا أن نذكر أن القطاع الخاص نفسه ليس حرا فى القيام بالنشاط الصناعى . فمن جانب تخضع عملية اقامة الصناعات وتكبير حجمها وتغيير غرضها لموافقة مبدئية من مصلحة التنظيم الصناعى . ومن جانب آخر فان مصلحة الرقابة الصناعية هى التى تتولى توزيع حصص الخامات على رجال الصناعة . وفى الوقت نفسه فان القطاع العام لا تحكمه فى طلب الائتمان أو فى ســـداد القروض قواعد محكمة . وعلى سبيل المثال فقد قامت شركتان من القطاع العـــام هما أسمنت بورتلاند طره وأسمنت بورتلاند حلوان بسداد كامل قيمـــة القروض الطويلة الأجل والتى تبلغ مليونين من الجنيهات قبل ثلاث سنوات من موعد استحقاقها ، فكان لذلك أثره البعيد المدى على ميزانية ٧٠/٦٩

القسم الثـــانى

فى عمليـــات البنـــك

من المفهوم ان يتولى البنك الصناعى تمويل الصناعة وما يلحق بها مثل السياحة والنقل والأعلام . والدورة التمويلية فى الصناعة هى دورة الحصول على المواد الخام الى ان تصبح سلعا تامة الصنع قابلة للتسويق فى الظرف المناسب . وقد تسبق ذلك عملية اقامة المصنع أو الورشة وتزويدها بالآلات الجديدة . ولهذا فان الدورة التمويلية فى الصناعة أطول وأبطـــأ بكثير من الدورة التمويلية فى التجارة التى تعنى أساسا بتسويق الخامات والمنتجات . ومن هنا فان النشاط التمويلى الرئيسى للبنك الصناعى هو التمويل الطويل الاجل لاكثر من خمس سنوات ، حيث يقدم أمواله من أجـــل الانشـــاء أو التوسع أو التحسين والتجديد . ومع ذلك فقد دلت تجربة البنك الطويـــلة على أن حالات ليست بالقليلة تشكو من وجود عجز دائم أو شـــبه دائم فى موارد التشغيل أى نقص مزمن أو طارىء فى الاموال الســـائلة ناشىء عن استنفاد مواردهم فى الأعمال الانشائية أو تشغيل مصـــانعهم بأعلى من طاقتهم ، لذلك تكون طلباتهم لمواجهة عجز فى رأس المـــال العامل ويكون من الصعب علاج هذا العجز عن طريق قرض قصير الاجل من ســـنة الى ثلاث سنوات ، ولقد ثبت أن السلف التى تمنح لعام واحد قابل للتجـــديد لم تسدد قبل أقصى مدة حددت للتجديد . ولهذا فان أغلب القروض القصيرة الأجل التى يمنحها البنك ليست فى حقيقتها سوى قروض ذات آجال متوسطة تضاف للقروض التى تمنح مباشرة لأجل متوسط ، من ثـــلاث الى خمس سنوات ، وهذا ما يفسر كيف بلغت القروض القصيرة الأجل ٤٩ر٦٪ من اجمالى التسهيلات التى منحت فى عام ١٩٦٩/٦٨ .

واذن يمكن القول بأن التمويل الذى يقدمه البنك الصناعى يشـــمل نوعين من التمويل هما التمويل للاستثمار والتمويل للتشغيل ، وهمـــا فى العادة تمويل طويل ومتوسط الأجل .

(أ) فالتمويل للاستثمار هو تمويل لانشاء أو تشييد الأصول الثابتـــة فى الصناعة مثل انشاء أو المساهمة فى انشاء مصانع جـــديدة أو التوسع فى الطاقة الانتاجية ، وتجديد الأصول الثابتة أو الاحـــلال محلها ، باقامة المنشآت وشراء الآلات والمعدات . هو باختصـــار تمويل لعملية التكوين الرأسمالى .

(ب) والتمويل للتشغيل هو تمويل لتوفير السيولة ولمواجهة العجـــز فى رأس المـــال العامل ، لشراء خامات أو تخزين منتجات أو تمويل أعمال التوريد وعمليات التصدير للمنتجات الصناعية أو مواجهـــة

عمليات صناعية طارئة تفوق طاقة المشروع ، وهو باختصار تمويل لعملية الانتاج الصناعى .

وفيما يلى صورة حية لعمليات البنك الصناعى خلال السنتين ٦٨/٦٩، ٦٩ / ٧٠ .

البيان	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩
اعتمادات الرهن الحيازى	١,٨٢٢,٠٤٨	١,٩١٥,٠٨٧
اعتمادات التصدير	١,٢١١,٨٦٥	٢,٠١٦,٢٨٢
اعتمادات التنازلات	١,٢٤٤,٤٨٤	١,٦٨٦,٧١٧
السلف القصيرة	١٣٤,٤٤٩	٢٧١,٢١٠
السلف المتوسطة	٩٧٢,٥٣٥	١,١٨٥,١٧٨
السلف الطويلة	٥٤٨,٦٢٤	١,١٥٩,٣٢٥
بيع الآلات بالتقسيط	٢٥٩,٢٥١	٢٧٤,٤٤٧
الجملة	٦,١٩٣,٢٥٦	٨,٥٠٨,٢٤٦

ومن الواضح أن هذه العمليات تنطوى على ثلاثة أنواع متمايزة . فهناك الاعتمادات والسلف وبيع الآلات . وفى كل ذلك حاول البنك أن يبتكر ويبتدع توفيرا لأكبر قدر من الائتمان للصناعة المتاحة لنشاطه . ونكتفى هنا بعرض عمليات الاعتمادات والبيع بالتقسيط :

اولا : تتناول الاعتمادات عمليات من نوعين ، هما اعتمادات مقابل الرهن الحيازى واعتمادات مقابل التنازلات ، وتفتح الاعتمادات عادة لمدة سنة قابلة للتجديد .

(أ) فاعتمادات الرهن الحيازى تقدم تسهيلات لرجال الصناعة الذين يحصلون على خاماتهم فى صورة حصص اما دفعة واحدة او على دفعات ، أو الذين يرتبط تسويق انتاجهم بمواسم معينة . ومن ثم يحتاجون لأموال سائلة يوفرها لهم البنك بأن يقرضهم على خاماتهم أو منتجاتهم بنسب معينة ثم يخزنها تحت يده انتظارا لطلبها .

وهكذا يضمن لهم استمرار الانتاج وملاءمة التسويق . وفى العام المالى ١٩٦٨/٦٧ وفر البنك لعملاء الرهن الحيازى تسهيلا اضافيا هو السماح لهم وحدهم بخصم الكمبيالات لديه لاستخدام

صافى حصيلتها فى سداد قيمة الخامات والمنتجات المرهونة للبنـك والتى يطلب العملاء سحبها من المخازن ، فهو اذن وسيلة للافراج عن البضائع من مخزن العميل الخاص بالرهن الحيازى .

وفى عام ١٩٦٩ جعل البنك الحد الأقصى لهذا التسهيل عشرة آلاف جنيه لكل عميل حتى لا يكون وسيلة لاستنزاف موارد البنك من الباب الخلفى . ويشترط البنك لاستفادة العميل من تسهيلات الخصم أن يفتح حسابا جاريا بدون فائدة لدى البنك أو يقـــدم ضمانات شخصية فى مستوى الكفالة الشخصية .

(ب) وأما اعتمادات التنازلات فتقدم تسهيلات للموردين الصـــناعيين لتمويل عمليات وأوامر التوريد الراسية عليهم محليا أو خارجيـــا مقابل تنازلهم للبنك عن مستحقاتهم لدى طالبى التوريد . ويشترط البنك أن يتم صرف التمويل مباشرة الى الموردين والمقاولين ليطمئن الى صرف أمواله فى أغراضها

وبفضل هذه الاعتمادات أمكن للبنك تمويل عمليات التوريد المحلية وعمليات التصدير الخارجية التى ترتبط بها الصناعة المصرية وساعد على تنميـــة وتطوير صناعات صغيرة وفتح لها بابا الى السوق الخارجية . ومثـــالها الصناعات الجلدية والملابس الجاهزة والأثاثات الخشبية .

وكما ذكرنا من قبل فان البنك قد ابتدع فى عام ١٩٦٩ نظام فتح الحسابات الجارية لعملاء الاعتمادات بنوعيها توحيدا لمعاملات العميل الواحـــد وقد جعلها البنك المركزى تجربة لمدة سنتين تنتهى فى يونيو ١٩٧١ ، واشترط لمقابلة ودائع العملاء لدى البنك الصناعى أن يستثمر نصف الودائع فى حساب لأجل لا يجاوز شهرا لدى البنوك التجارية ، وبالفعل يودع البنك لدى بنك القاهرة ٥٠ ألف جنيه ، بفائدة ٢ ٪ ، وذلك قيـــد لم يشـــجع على التوسع فى التجـــربة .

والى جانب اعتمادات الرهن الحيازى واعتمادات التنازلات يصدر البنك خطابات ضمـــان .

ثانيا : أما بيع الآلات بالتقسيط فقـــد غدا من أهم صـــور الائتمان التى استحدثها البنك للصناعة الصغيرة والمتوسطة ، فالبنك يقرض كمـــا هو معروف على الآلات فى المصانع والورش ، ولكنه هنا يحاول توفير الالات لها وذلك بشراء الالات الجديدة وبيعهـــا للعميل الذى قد لا يملك أى نوع من الضمان يتيح له الشراء . ثم يعيد البنك بيعها للعميل بضمانها هى نفسها، على أن يدفع العميل نسبة من الثمن ويقسط الباقى على دفعات تمتـــد بين ثلاث وعشر سنوات . وقد اتسع هذا النوع من النشاط ليتناول توفير الآلات المستوردة لعملاء البنك ، وتقديرا لهذا النشاط رأت وزارة الصناعة تخصيص حصة تبلغ ٢٠٠ ألف جنيه بالعملات الأجنبية (حسابات) فى الميزانية النقدية

لعام ١٩٧١/٧٠ لاستيراد آلات يوزعها البنك بالتعاون مع اتحاد الصناعات والرقابة الصناعية . بيد أن تخصيص هذه الحصة مازال يتعثر .

وفى النهاية فان البنك فى نشاطه لا يتوقف عند حد التمويل ، فانه يقوم فى الواقع بمتابعة استخدامات التمويل الذى يقدمه ، ومن ثم يكشف عن مشاكل الانتاج التى تواجهها الصناعة . أن مهمة انهاض الصناعة ما زالت مهمة أساسية للبنك فهو يعرف بانتاج العملاء ، ويرشد الى أنسب طرق الانتاج ، والى أفضل الآلات ، ويساهم فى تطوير الصناعة بالدراسات ، كما فعل فى صناعات الأحذية وهذا دوره فى ترشيد الصناعات الصغيرة ، ومن جانب آخر فلقد سعى لحماية الصانع الصغير والصانع الحرفى من الاستغلال والانهيار ، وهذا ما يؤكده تقرير البنك المركزى بقوله : « **ساهم البنك الصناعى فى رعاية صغار الصناع وارباب الحرف والعمل على حل مشاكلهم والنهوض بصناعاتهم وحرفهم** » .

ان هذا الدور فى تنمية الصناعة الصغيرة والحرفية ، فضلا عن دوره مع القطاع العام لهو اشبه **بالدور الاجتماعى الذى يلقى عليه باعباء اضافية على دوره المصرفى** . ويتمثل هذا فى الواقع عند النظر لأمرين هما الضمانات التى يحصل عليها البنك وسعر الفائدة الذى يقتضيه من العملاء .

اولا ــ ضمانات البنك :

يمنح البنك أمواله بضمانات متنوعة هى الضمان الشخصى والضمان العينى والرهن التجارى والرهن الحيازى والتنازل عن المستحقات والبيع بالتقسيط ، وكلها ضمانات جدية تدرس بدقة . ولقد بلغت الاعتمادات التى منحها بالضمان الشخصى فى النصف الأول من العام الحالى ٦٥ ألف جنيه وفى الوقت نفسه فان الاتحاد الاشتراكى يتدخل كضامن ومقترض فى السلف الممنوحة للمؤسسات الصحفية ، ويكتفى مع القطاع العام بالضمان العام للشركة أو المؤسسة العامة ، ويكفى عادة أن يتأكد البنك من وجود الاستثمار فى الخطة .

لكن البنك فى الواقع لا يعطى الضمانات التقليدية كل اهتمامه ، بل يهتم أساسا باقتصاديات المشروع ، فالمشروع الناجح اقتصاديا أى المستكمل لعناصر النجاح هو الجدير بتمويله بغض النظر عن الاعتبار المصرفى البحت ، وعندئذ فان ضمانات الأمان تتوفر أساسا فى عناصر نجاح المشروع الصناعى نفسه ، ولا شك انه يعزز هذا الأمان من جانب البنك أن تكون موارد البنك الصناعى من نوع استخداماته وأن ترتبط آجال قروضه بآجال موارده . وهنا تبدو المفارقة واضحة عندما نجد أن البنك يستمد اغلب موارده السائلة من البنوك التجارية لأجل قصير يتراوح بين ثلاثة شهور وسنة .

ومع ذلك فان عمليات البنك على اختلاف ضماناتها ترتب عليه التزامات ثقيلة ، فمن جانب يضطر البنك لقبول مخاطر بدرجة أعلى من البنوك التجارية

ولهذا يحتاط بأن يحتفظ بمخصصات كبيرة . ولقـد بلغ رصـيد مخصص الديون المشكوك فيها فى السنة المـالية الأخيرة ١٫٠٧٥٫٠٠٠ جنيه مقابل ٩٠٧٫٠٠٠ جنيه فى السنة السابقة . ومن جانب آخر فان أرصدة القروض الممنوحة للصناعة تمثل ٨٥٪ من جملة الاستخدامات وهى قروض لآجال متوسطة وطويلة ، مما يعنى بطء اعادة استخدام اغلب موارد البنك .

ثانيا ــ اعبـاء الفـائدة :

مهما تكن الاعتبارات الاجتماعية أو شبه الاجتماعية التى يمكن أن توجه خطى البنك من اجل النهوض بالصناعة وبخاصة الصناعة الصغيرة والحرفية فانه فى نهاية الأمر وحدة اقتصادية تعمل على أساس تجارى . وعندما يحقق البنك رقم أعمال فى السنة المـالية الأخيرة يزيد عن ٨٫٥ مليون جنيه ويحقق ارباحا صافية تبلغ ٣٨ الف جنيه بمعدل أربعة من الألف من رقم أعمـاله ، فلا شك ان هناك خللا فى موضع ما .

فالبنك يقترض من البنوك التجارية بفائدة معينة ليعيد اقراض عمـلائه بفائدة أعلى ، وفى السنة المـالية المنصرمة بلغ رصيد السلف والاعتمادات والأقساط المستحقة والفوائد المستحقة والفوائد تحت التحصيل بعد خصم السلف المؤجلة مبلغ ١٥٫١١٤٫٦٤٢ جنيها مقابل ١٤٫٠٤٥٫٦٧٨ جنيها ، ولقد بلغت جملة صافى الفوائد المكتسبة ١٤٩٫٥٦٨ جنيها مقابل ٤١٤٫٤٦٤ جنيهـا .

ويعتمد البنك فى موارده على قروض البنوك التجارية ويدفع عنها فائدة ٣٪ ، وكان البنك المركزى يمنحه قروضا بالسعر نفسه ، غير أنه رفع السعر الى ٥٪ ممـا ترتب عليه تحميل البنك الصناعى فى سنة واحدة بفرق بلغ ٨٣ الف جنيـه .

وقد بلغت جملة الفوائد التى يدفعها البنك نسبة عالية من جملةمصروفاته فكانت ٧٧٪ فى عام ١٩٦٨/٦٧ وصارت ٦٧٪ فى ١٩٧٠/٦٩ .

ومن المعروف أن البنك الصناعى يقتضى فائدة على التسليف قصير الأجل أقل من الفائدة على القروض المتوسطة والطويلة ، كما أنه قـد يكلف من الدولة بتقديم ائتمان رخيص لبعض فئات الصناع .

ولذلك فان أى حساب مقارن لفوائد السلف والاعتمادات التى يمنحهـا البنك لعملائه بفوائد القروض والسندات التى يلتزم البنـك بدفعها سوف يكشف عن ضآلة نسبة الفوائد المكتسبة الى أرصدة القروض :

البيان	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩
ا — فوائد السلف والاعتمادات +	٦٢١,١٠٥	٩١١,٠٦٨	١,٠١١,٢٢٦
ب — فوائد القروض والسندات —	٢٣٦,٤٢٦	٤٤٦,٦٥٤	٤٤٣,٠٧٧
الفوائد المكتسبة	٣٨٤,٦٧٩	٤٦٤,٤١٤	٥٦٨,١٤٩
نسبة الفوائد المكتسبة إلى أرصدة القروض	٣,٩٪	٣,١٪	٣,٩٪

وكل هذا العرض انما يفضى الى نتيجة واحدة هى ان الخلل لا يوجد فى مجال عمليات البنك بقدر ما يوجد فى مجال موارده . فطوال السنوات الماضية كان العائد الذى يحصل عليه البنك الصناعى من كل عملياته لا يتجاوز فى المتوسط نصف فى المائة من قيمة جميع التسهيلات الممنوحة لعملائه .

القسم الثـــالث

فى موارد البنـــك

يستمد البنك موارده من رأسماله واحتياطياته وهما موارده الداخلية ، ومن السندات التى يسمح له باصدارها وقروض الخزانة والقروض التى يحصل عليها من البنوك التجارية أو من البنك المركزى أو يحصل عليها من الخارج وكلها موارده الخارجية .

ونظرة مقارنة بين رأسمال البنك واحتياطياته وبين أصوله تدل فورا على اعتماد البنك اعتمادا شبه كلى على موارده الخارجية :

فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٠

استخدامات البنـــك		موارد البنـــك	
	جنيه		جنيه
تسهيلات ائتمانية		رأس المال	١,٥٠٠,٠٠٠
للعملاء	١٤,٨٢٦,٤٦٥	الاحتياطات	١١٠,٩٩٩
استثمارات (سندات		سندات	٧,٥٠٠,٠٠٠
الأسهم المؤممة		قروض من	
وسندات الأرباح		البنوك التجارية	٥,٤٦٤,١٤٥
وأسهم أخرى)	١,٣٩٤,٢٨٢		
الأصول الثابتة :			
ا ــ مبنى البنك	٦٩,٤٠٥		
ب ــ آلات للبنك	٩٨,٣١٨		
	١٦,٣٨٨,٤٧٠		١٤,٥٧٥,١٤٤

وواضح أن الموارد تقل عن الاستخدامات بأكثر من ٥ر١ مليون جنيه ، وهذا الفرق يمثل اعادة استخدام المخصصات المختلفة وما يكون قد سدده العملاء من أقساط أو مستخلصات لم تسدد بعد . لكنه يشير أيضا الى ضرورة البحث عن موارد لمواجهة الاستخدامات المتزايدة ، ويشير بصفة خاصة الى ضرورة البحث عن موارد تتمشى مع الاستخدامات من حيث الأجل . فهى لابد أن تكون موارد طويلة الأجل .

وسنحاول فيما يلى أن نلقى نظرة على الموارد المتاحة حاليا للبنك الصناعى :

اولا ــ رأس المال :

يعمل البنك المتخصص على عكس البنك التجارى مستندا فى الأساس الى رأسماله ، فهو أفضل موارده ، وقد ظل رأس مال البنك الصناعى ٥ر١ مليون جنيه بلا زيادة منذ تأسيسه . ونظرا لدور التوصية الصناعية الذى لعبه البنك فيما بين ١٩٥٧/٥٤ استثمر البنك رأسماله فى أسهم الشركات الصناعية التى ساهم فى تأسيسها ، فلما أممت هذه الشركات ابتداء من ١٩٦١ أصبح أغلب رأسماله أى ٤ر١ مليون جنيه مجمدا فى سندات مؤممة لا يمكن استخدامه فى منح الائتمان ، وهكذا غدا رأسماله مستغرقا تقريبا فى سندات حكومية يحصل منها على فائدة ٤ ٪ ، وغدا مستغرقا بأكمله فيها وفى سندات وأسهم شركة الاسمدة العضوية وضمانات رسا مزادها على البنك .

ولا تمثل الاحتياطيات سندا كبيرا فهى لا تتجاوز ١١١ الف جنيه ، وبالطبع يستخدم البنك مخصصاته المتاحة .

ونود أن نضيف الى راس المال المجمد فى سندات التأميم ، مبلغ ٧١٦ الف جنيه من أرصده القروض يمثل رصيد سلف متجمدة لخضوع مقترضيها للحراسة والاجراءات المماثلة .

لهذا تبدو اهمية البحث فى زيادة راسمال البنك ، فهو مورد دائم بلا تكلفة أو يتيح اصدار مزيد من السندات ، فطبقا لنظام البنك يستطيع اصدار سندات لا تجاوز قيمتها خمسة أمثال رأس المال . وقد طرح البنك فى أبريل ١٩٦٧ موضوع زيادة رأسماله الى ١٠ مليون جنيه ، ولكن مطلب رفع راس المال غدا ملحا عندما حلت فى يوليه ١٩٧٠ عملية استهلاك السندات التى أصدرها البنك فى ١٩٦١ بمبلغ ٣ مليون جنيه وبفائدة ٣٪ ، وكان البنك المركزى قد اكتتب فيها بالكامل . فقد كان من الواضح أن الموارد عاجزة عن سداد قيمتها فى موعد استحقاقها ، لذلك طرح البنك ابتداء من أبريل ١٩٦٩ زيادة رأسماله الى ثلاثة ملايين ، ولقد وافق البنك المركزى فى يناير ١٩٧٠ على زيادة رأسمال البنك بصفة مبدئية بمبلغ نصف مليون جنيه وبعث فى أبريل التالى يوصى لدى وزارة الخزانة بالموافقة وذلك بتدبير المصرف المالى للزيادة ، ولم تواف وزارة الخزانة البنكبموافقتها بعد.

ثانيا ــ الســـــندات :

للبنك الصناعى أن يصدر سندات فى حدود خمسة أمثال رأسماله يستخدم حصيلتها موردا لعملياته .

وبالفعل أصدر البنك سندات تبلغ ٧ر٥ مليون جنيه ، ولقد أصدرها على دفعتين ، الأولى فى عام ١٩٦١ تستهلك فى ١٩٧٠ وقيمتها ٣ مليون جنيـــه وقد اكتتب فيها البنك المركزى بالكامل . وعندما حل موعد استحقاقها فى ١٩٧٠ أعاد البنك الصناعى أصدارها للبنك المركزى بفائدة ٣٪ ، والثانيـــة فى عام ١٩٦٩ بمبلغ ٤ر٥ مليون جنيه تستهلك فى عام ١٩٧٨ ولقد اكتتبت فيها البنوك التجارية بكامل قيمتها بفائدة ٣٪ وواضح أن البنك الصـــناعى قد استخدم اصدار السندات لسداد جانب من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية . وعندئذ فان هذه السندات لا تضيف موردا الى سيولة البنك وان تكن تحقق له استقرارا ماليا ، من هنا تظهر الاهمية الراهنـــة لزيادة رأسمال البنك حتى يتمكن من اصدار سندات جديدة تضيف موردا جـــديدا .

ثالثا ــ القـــروض التجارية :

لاشك أن دور البنوك التجارية حاسم فى نشاط البنك الصناعى ، فهى التى تحمل مع البنك المركزى جميع سندات البنك الصناعى ، وهى التى تقدم مع البنك المركزى تسهيلات ائتمانية من قروض واعتمادات تمثل اكثر من ثلث موارد البنك الصناعى ونحو ٤٥٪ من جميع موارده الخارجيـــة ، غير أنه بينما تقدم البنوك التجارية تسهيلاتها للبنك الصناعى بسعر ٣ ٪ طبقا للقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ ، فان البنك المركزى قد وحد تسهيلاته للبنك فى اعتماد واحد فى حدود عشرة ملايين جنيه بسعر فائدة ٥٪ . ولقد استند البنك المركزى الى شروط صندوق النقد الدولى بشأن رفـــع سعر الفائدة ، وقد تراجع الصندوق فيما بعد عن المشروع .

وبغض النظر عن المفارقة القائمة بين قروض البنوك التجارية قصـــيرة الاجل التى يستخدمها البنك الصناعى فى قروض لاغراض الاستثمار والتشغيل لآجال لا تقل فى العادة عن ثلاث سنوات ، **فان المشكلة مع البنوك التجارية انما تكمن فى قيام هذه البنوك بتمويل الصناعة منافسة بذلك البنك الصناعى. ولا نناقش هنا هذا التقليد الذى سارت عليه البنوك التجارية حتى قبـــل ١٩٦١ وهو تقليد جارت به مبادرات بنك مصر ، وانما الذى نناقشه هو أن التقليد قد استقر تماما بعد توزيع المؤسسات الصناعية فى القطاع العام على البنوك التجارية ، وأصبح على البنك الصناعى نفسه أن يدافع عن البديهيات وهى ضرورة اختصاصه وحده بالتمويل الاستثمارى وحتى بالتمويل التشغيلى للصناعة فى جميع القطاعات .**

وقبل أن نستطرد فى هذا الموضوع قد يكون من الافضل أن نضع الأرقام أمام الجميع ، فالبنك الصناعى وهو الجهاز الذى خصصته الدولة لمنـــح الائتمان الصناعى لا يقدم من مجموع التسهيلات التى تحصل عليها الصناعة

المصرية سوى ٥٪ فى المتوسط ، أما البنوك التجارية فان نصيبها لا يقل فى المتوسط عن ٨٠٪ .

التسهيلات الممنوحة للصناعة

(بملايين الجنيهات)

يونية	إجمالى التسهيلات	تسهيلات البنك الصناعى	النسبة المئوية
١٩٦٠	١١٥,٤	٧,٤	٤,١
١٩٦١	١٢٧,١	٨,٨	٦,٩
١٩٦٢	١٤٦,٨	٩,٣	٦,٣
١٩٦٣	١٧٧,٤	٨,٨	٥,٢
١٩٦٤	١٦٨,٨	٨,٧	٥,٢
١٩٦٥	١٩٢,٠	٨,٣	٤,٣
١٩٦٦	١٩٣,٥	٩,٥	٤,٩
١٩٦٧	٢٢٥,٧	١٢,٦	٥,٦

والواقع أن البنوك التجارية تمنح المشروعات الصناعية فى العادة قروضا قصيرة الأجل لسنة مثلا ، غير أن هذه القروض قد تستخدم لأغراض انشائية سواء لاقامة أصول ثابتة للصناعة أو لأغراض التشغيل لمواجهة عجز دائم فى موارد التشغيل ، ومن ثم تضطر لتجديدها كل سنة ، بل ان بعض الحسابات الجارية قد تتحول لديها الى حسابات لأجل ، وقد يكون للبنوك التجارية عذرها ، فبعض المشروعات الصناعية حتى داخل القطاع العام تتحايل للحصول على القروض الطويلة من البنوك التجارية وبخاصة عند تكدس المخزون لديها ، كما أن الصناعات الصغيرة تلجأ للبنوك التجارية ، وبخاصة فى المناطق التى لا يوجد فيها فروع للبنك الصناعى وما أكثرها . كذلك فان رجال الصناعة لا يواجهون فى البنوك التجارية ما يتخذه البنك الصناعى من دراسات قبل منح الائتمان وما يقوم به من متابعة بعد منحه ، ويشجع على هذا كله ما لدى البنوك التجارية حاليا من سيولة زائدة لا تستوعبها أذون الخزانة لضآلة سعر فائدتها . وانما يبدو لنا الأمر أكثر تعقيدا ، فما الذى يدفع البنوك التجارية الى الطرق الخلفية للتمويل تخاطر فيها فى مشروعات استثمارية قد لا تتمكن من استعادة أموالها فيها الا

بصعوبة ؟ كيف نفهم أن بنكا تجاريا يمكن أن يمول استثمارات شركة صناعية خلال خمسة أعوام ؟ بل كيف نستسيغ مساهمة البنوك التجارية فى تمويل قطاع الاسكان لتنفيذ المشروعات الاسكانية الواردة بخطة الدولة وذلك الى جانب نشاط البنوك العقارية فى تمويل الاسكان بشروط ميسرة ؟ .

ان الأمر يتجاوز فى الواقع هذه الحساسيات بين البنوك المختلفة ، تجارية ومتخصصة ، فهو يتعلق بطبيعة الجهاز المصرفى كله فى اقتصادنا القومى .

القسم الرابع

فى تطوير البنـــك

لم يعد من المقبول أن يبقى البنك الصناعى على ما هو عليـــه ، فمن الممكن أن يكون بوضعه الحالى فرعا لأحد البنوك التجارية من غير أن يهتز الكيان الداخلى للجهاز المصرفى بالمرة . غير أن ذلك لن يوفر ما يجب أن يتوفر من ضرورة وضع الجهاز المصرفى فى خدمة التنمية الاقتصادية المطلوبة.

والواقع أنه من العسير علينا أن نتناول قضية تطوير البنك الصناعى من غير التعرض للجهاز المصرفى بأكمله ، فمشكلة البنك الصناعى كما رأينـــا هى فى عدم تحديد دور له داخل الجهاز المصرفى ، وكل محاولة لتحديد هذا الدور لابد أن تتطرق الى تحديد دور الجهاز المصرفى ككل وتحديد دور البنوك المختلفة فيه . باختصار فان تطوير البنك الصناعى يتطلب تطويرا أشـــمل للجهـــاز المصرفى كله ، ولهـــذا نعتذر مقدما عن اقحام أنفسنا فى هـــذا الدرب الشـــائك .

فى اكتوبر ١٩٦٥ أوصى مؤتمر الانتاج « بتطبيق خطة ائتمانية تفرض القيود المـــانعة لحدوث أى توسع نقدى يزيد على طاقة الانتاج القومى ، ومن ثم تقتضى هذه الخطة الائتمانية أن تعين الموارد المتاحة للتمويل بحيث يتحدد فى وضوح حجم الثغرة التمويلية المترتبة على تنفيذ الخطة . ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق تركيز التمويل لدى الجهاز المصرفى حتى يمكن التحكم فيه والرقابة عليه بمنع الائتمان التجارى بين وحدات القطاع العام واتمـــام كافة المعاملات بين هذه الوحدات عن طريق البنوك ، كما يجرى الفصـــل التام بين الائتمان قصير الاجل (لمدة سنة أو اقل) وتقوم به البنوك التجارية (لقطاع الأعمال) والبنك المركزى (للمصالح والوزارات الحكومية) وبين الائتمان متوسط وطويل الأجل بفرض الاستثمار أو الاحلال (أى لتكوين رأس المـــال الثابت) على أن تقوم به بنوك الاستثمار » .

ثم اضافت توصيات المؤتمر « تحويل البنك الصناعى الى بنك الاستثمار الصناعى ويختص بتقديم التمويل متوسط وطويل الاجل ، وتتكون موارده من مصادر غير تضخمية هى : فائض الميزانية العامة للدولة ، فائض قطاع الأعمال العام (أى الارباح المستحقة للدولة) ، مدخرات قطاع الأفراد التى تعبئها الأجهزة الادخارية ، والمســـاعدات والقروض الاجنبيـــة ، ثم الاقتراض من البنك المركزى » .

ومن الواضح أنه على الرغم من مضى أكثر من خمس سنوات فمازالت التوصيتان تحتفظان بكل جدتهما ، وأهم من ذلك أننا لا نجد جديدا يمكن أن نضيفه اليهما .

اولا ــ تطوير الجهاز المصرفى :

فالجهاز المصرفى هو الجهاز الذى تتدفق فيه وتنساب من خلاله أموال المجتمع وبالتالى يمكن عن طريقه تنظيم التحركات النقدية والتحكم فى التداول النقدى ومن ثم فى مستويات الاسعار ، والتأثير فى معدلات نمو قطـاعات الاقتصاد القومى .

لهذا كان من الطبيعى أن **يوضع مبدأ تركيز الموارد النقدية للمجتمع ،** اى تركيز تمويل خطة التنمية الاقتصادية فى الجهاز المصرفى . وعندئذ فان الجهاز المصرفى يلعب دورا هاما سواء فى اعداد الخطة العامة أو فى الرقابة عليها ، وبهذه الصفة يعتبر الجهاز المصرفى جهاز الرقابة المالية على الخطة العامة . بعبارة اخرى يتولى الجهاز المصرفى مهمة التخطيط المالى .

والتخطيط المالى او تخطيط الائتمان معناه ان يتم مقدما ولمدة معينـة تحديد كم من النقود يمنح لمن ولأى غرض ولأى مدة ومن أين يتم توفـير هذه النقود . **وبعبارة أوجز يتم تداول النقود فى المجتمع طبقا للخطة العامة ،** ومن ثم تتحدد الموارد اللازمة للتمويل ، مثلما تتحدد الفجوة التمويلية التى تغطى بالائتمان . ويضمن المجتمع بذلك أمرين : **الا يتم توسع نقدى يزيد على طاقة الانتاج القومى ، وألا يقع انحراف عن مبدأ محاسبة التكاليف .**

ان الموارد النقدية تستخدم عندئذ طبقا لاحتياجات تنمية الانتـاج ، ويقوم الائتمان عندئذ بوظيفة المراجعة الحسابية والرقابة على التنميـة المخططة . أن خطة الائتمان تمارس عندئذ تأثـيرا كبيرا على المحاسـبة الاقتصادية للمشروعات ، فاحتياجات الائتمان احتياجات موضوعية مرتبطة مباشرة بالتنمية الاقتصادية ، والواقع أن خطة الائتمان تضعها الوحـدات الاقتصادية مع الجهاز المصرفى ، وهى توضع على أساس الخطة العـامة للتنمية الاقتصادية سواء على المستوى القومى أو على مستوى القطاعات ، وهى ترتبط بخطة التداول النقدى وميزانية الدولة .

وترمى خطة الائتمان فى النهاية الى تعبئة الموارد الحرة فى الاقتصاد القومى ، واعادة توزيع الموارد النقدية باقراض الجزء الخامل من هـذه الموارد تحقيقا لاهداف الخطة العامة ، ان الائتمان يسمح عندئذ باسـتخدام النقود الخاملة سواء لدى المشروعات أو البنوك أو لدى المواطنين ، ويسمح ايضا بأن يسير منح الائتمان طبقا للتقدم الفعلى فى تنفيذ الخطة العامة ويجعل الصلة مباشرة بين منح الائتمان وتنفيذ الخطة العامة .

لهذا تتلخص الخطة الائتمانية فى مبدأ تركيز الائتمان كله فى الجهـاز المصرفى وحده ، بحيث لا تتم معاملات ائتمانية خارجه ، وبحيث تكون المعاملات النقدية خارج البنوك فى أضيق الحدود . فالاقتصاد المخطط يحتاج بالضرورة لتسوية المعاملات دون استخدام النقود ، **وهذا هو ما يسمى بالتـوازن النقـدى .**

ان كل الموارد النقدية توجه من خلال البنوك ، فالوحدات الاقتصادية تجرى معاملاتها فيما بينها عن طريق البنوك ، والأفراد يشجعون على التعامل بالشيك ابتداء من مبلغ معين فى المعاملات غير الفورية .

ويترتب على مبدأ رقابة الجهاز المصرفى أو تخطيط الائتمان أو التوازن النقدى نتائج على أكبر درجة من الأهمية :

أولا ــ الا يمنح الائتمان سوى الجهاز المصرفى وحده ، ويمتنع على غيره من الوحدات والمشروعات والهيئات منح الائتمان .

ثانيا ــ أن يمنح الجهاز المصرفى ائتمانه المخطط لتمويل أعمال واردة فى خطة الوحدة الاقتصادية التى يمنحها الائتمان .

ثالثا ــ أن يمنح الجهاز المصرفى ائتمانه للوحدة الاقتصادية مباشرة بلا وسيط مالى ، ويسدد الائتمان مباشرة من الوحدة الاقتصادية للجهاز المصرفى .

رابعا ــ أن يمنح الجهاز المصرفى ائتمانه لأجل محدد .

خامسا ــ أن يمنح الجهاز المصرفى ائتمانه بضمان الأشياء الممنوح من أجلها الائتمان .

سادسا ــ أن يمنح الجهاز المصرفى ائتمانه بمقابل ، حرصا على مبدأ سياسة التكاليف .

وفى العمل يكون من الواجب أن يتغلب على كافة محاولات الخروج على مبدأ تركيز الائتمان فى الجهاز المصرفى ، لانها تعتبر عندئذ اعادة توزيع غير مخططة للارصدة النقدية . وبصفة خاصة فانه يجب :

(أ) وضع حد لما يسمى الائتمان التجارى أو الائتمان التبادلى فيما بين الوحدات الاقتصادية بأن تمنح بعضها بعضا أجلا فى الدفع .

(ب) وضع حد للتمويل الذاتى للوحدات الاقتصادية الذى يسمح لها بالاحجام عن الاقتراض من الجهاز المصرفى . وبالذات يجب وضع حد للسماح لها بتكوين احتياطيات تصل الى ٢٥ ٪ من الارباح أو بتكوين مخزون سلعى مبالغ فيه أو باجراء مبيعات من أصول ثابتة هالكة .

(جـ) وضع حد للسماح للمؤسسات العامة بتمويل الوحدات التابعة لها أو باصدار خطابات ضمان منها لعمليات استثمار لها .

(د) وضع حد لتدخل الدولة احيانا كوسيط مالى ، حين تقدم للوحدات الاقتصادية مساهمات واجبة الرد لزيادة رأس المال.

ان مبدأ تركيز الائتمان كله فى الجهاز المصرفى يكمله على الفور مبدأ ثان **هو تخصص وحدات الجهاز المصرفى حتى لا يؤدى الوظيفة الواحدة أكثر من بنك واحد** . والمعيار الجوهرى لتطبيق مبدأ تخصص البنوك هو أن يتم الفصل التام بين الائتمان قصير الاجل بغرض توفير السيولة الجارية وتقوم به البنوك التجارية وبين الائتمان متوسط وطويل الأجل بغرض الاستثمار أو الاحلال أى لتكوين رأس المـــال الثابت وتقوم به بنوك الاستثمار وفى مقدمتها البنك الصناعى .

وفى الظروف الحالية وسواء تحول البنك الصناعى الى بنك استثمار أو لم يتحول ، فلابد من امتناع البنوك التجارية عن تقديم التمويل الاستثمارى للمنشآت الصناعية سواء كانت عامة أو خاصة وسواء كان ذلك للانشـــاء أو التوسع أو التجديد .

ثانيا ــ تحويل البنك الصناعى الى بنك للاستثمار الصناعى :

ليس تحويل البنك الصناعى الى بنك استثمار بالأمر السهل ، ومع ذلك يجب الاقدام عليه ولو على مراحل تأخذ فى الاعتبـــار أوضـــاع التخطيط والخزانة والجهاز المصرفى . والمفروض أن يتولى بنك الاستثمار الاشراف على توزيع الموارد المعدة فى الخطة بغرض الاستثمار فى الأصول الثابتـــة وتوفير الموارد الدائمة للتشغيل .

ان مهمته هى الاشراف على تنفيذ الاستثمارات الواردة فى الخطـــة ، **ويتطلب ذلك أن تقدم له موارد تمويل الخطة ليشرف على استخدامها ، ومن** ثم يتركز فى بنك الاستثمار التمويل والرقابة على الاستثمارات الصناعية ، وبذلك يصبح البنك الصناعى بنك الاستثمار الصناعى للقطاع العام .

ولكى يتصدى بنك الاستثمار لهذه المهمة لابد من خطوات سابقة هى :

اولا ــ أن تعد الوحدة الصناعية خطة الانتاج متضمنة خطة استثمارها، وان تحدد موارد هذا الاستثمار المتوقعـــة ، وهذا ما تتضـــمنه الموازنة التخطيطية .

ثانيا ــ أن يشترك البنك مع الوحدة الصناعية فى اعداد هذه الخطة ، وبخاصة تحديد النسبة بين موارد الانفاق الاستثمارى وموارد الانفـــاق الجارى .

ثالثا ــ أن يضع البنك خططا ائتمانية تتناول النشاط الاســـتثمارى للوحدات الصناعية ومن ثم يشترك مع الدولة فى وضـــع خطة الاستثمار .

والمفروض أن يقدم بنك الاستثمار أموال الاستثمار للوحدة الصناعية مباشرة ولهذا تتكون موارد بنك الاستثمار فى العادة من فائض الميزانية العامة

للدولة ، وفائض القطاع العام أى الربح المخطط ، ومخصصات الاستهلاك بالقطاع العام للانشاء ، وأقساط سداد القروض الممنوحة للوحدات الصناعية ، والمساعدات والقروض الاجنبية ، وقروض البنك المركزى التى تمثل عندئذ حجم التمويل بالعجز لخطة التنمية الصناعية .

وهكذا يقدم البنك الصناعى لقطاع الصناعة العام نوعين من الأموال للاستثمار : أموال التمويل وهى أموال مصدرها الميزانية العامة وتتخذ صورة الاعتمادات غير القابلة للسداد ، ولا تدفع عنها الوحدات الصناعية أى فائدة ، وأموال التمويل هذه هى التى تمول الشطر الأكبر من الاستثمار ، ومن ثم تلعب الميزانية العامة بوضعها الخطة المالية العامة للدولة دورها فى تنمية قطاع الصناعة . والاموال الاخرى هى أموال الائتمان التى يقدمها بنك الاستثمار وتلتزم الوحدة الصناعية بسدادها . وهى تمثل ما يمكن أعتباره فجوة تمويلية أى تمويل الاستثمار بالعجز من الجهاز المصرفى .

وكلا النوعين من الأموال ، أموال التمويل وأموال الائتمان ، يقدمان للوحدة الصناعية من خلال بنك الاستثمار .

ومن ثم يتحول بنك الاستثمار الى جهاز للرقابة على الانفاق الاستثمارى للوحدات الصناعية طوال فترة الاستثمار بأكملها . ورقابة البنك هنا هى فى الواقع رقابة على تنفيذ الخطة الاقتصادية . انه يصبح مسئولا عن تحقيق الخطة فى القطاع الصناعى من خلال الاشراف على التنفيذ الدقيق للاستثمارات .

(أ) فكل انفاق على استثمار لم يدخل فى الخطة يعتبر انحرافا عن الخطة .

(ب) وكل أموال التمويل تقدم على أساس التخصيص ، فلا يجوز تحويلها من غرض الى آخر .

(جـ) وكل خطأ فى التنفيذ يؤثر على الخطة يكون على البنك أن يبادر باتخاذ الاجراءات لاستبعاده .

وتتم رقابة البنك على القطاع الصناعى فى الواقع عن طريق انعكاس العمليات الانتاجية والتسويقية على حسابات الوحدات الاقتصادية ، فالبنك يصبح مسئولا عن انتاجية الاستثمارات التى يقدمها ، ومن ثم تمتد رقابته الى مقارنة معدلات الانفاق بمعدلات الانتاج وما يدفع من أجور وفقا للانتاج ومدى خفض التكاليف ومدى استخدام الطاقة الانتاجية والنجاح فى انتاج السلع المطلوبة . انه يراقب الاستخدام الاقتصادى للموارد المالية ، ومن ثم يراقب الاثمان . وباختصار فانه يقارن النتائج بأهداف الخطة ، ولهذا يجب أن يحصل بانتظام من الوحدات الاقتصادية على بيانات دورية فى صورة ميزانية شهرية .

وللبنك عندئذ سلطة منح المكافآت وتوقيع الجزاءات على الوحـــدات الصناعية للبنك ، مثلا اجبار الوحدة على تمويل جزء من مخزونها بجزء من أرباحها ، أو زيادة أسعار الفائدة على القروض ، أو الامتناع عن تقـــديم الخدمات ، أو تجميد أرصدة الوحدة وعدم صرفها لها ، أو مطالبتها بدفع التزاماتها قبل المتعاملين معها مقدما ، أو الخصم مباشرة من حسابها اذا امتنعت عن الدفع .

وفى تقديرنا أن تحويل البنك الصناعى الى مثل هذا البنك يقتضى تحولا عميقا فى أجهزة التخطيط والخزانة . وعلى سبيل المثال فلابد أن نبادر بتحويل صندوق الاستثمار وهو مجمع حسابى لموارد الاستثمار الى البنك الصناعى ليختص بتمويل المشروعات الجديدة المعتمدة بالخطة اما عن طريق المساهمات أو بقروض ذات فوائد مخفضة . بل يقتضى الأمر أيضا تحولا عميقا فى قطاع الصناعة يتناول أجهزته واستعداد قياداته . وعلى سبيل المثال فان الهيئة العامة للتصنيع التى تدرس المشروعات الصناعية المزمع انشاؤها ، اما أن تضم الى جهاز التخطيط أو تنضم الى البنك الصناعى أو يغذى البنك ببعض خبراتها وكفاءتها . وكل ذلك يتطلب زمنا يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

لذلك نقترح كاجراء ممكن التنفيذ فى السنة الأولى :

أولا : قصر الائتمان بغرض الاستثمار الصناعى على البنك الصناعى.

ثانيا : حظر تقديم الائتمان للاستثمار على البنوك التجارية .

ثالثا : تكليف البنك الصناعى بتمويل المشروعات الجديدة فى الخطة الى أن يتم انشاؤها .

رابعا : تحويل الوحدات الصناعية بالتدريج الى البنك الصناعى وذلك بحسب قطاعاتها النوعية ، والبدء مثلا بقطاع الغزل والنسيج .

وذلك كله يتطلب تضافر جهود الجميع وحماسهم ، باعتبار أن هذا التطور انما يمثل ضرورة موضوعية من أجل مزيد من التقدم فى تخطيـــط الاقتصاد القومى ورفع كفاءة وحداته الانتاجية .

ثالثا : تحويل البنك الصناعى الى بنك للتعاون الصناعى :

فى المانيا الديمقراطية يتولى بنك الاستثمار تقديم القروض الطـــويلة الأجل لكل من القطاع التعاونى والقطاع الخاص ، وهذا ما يفضى بنا الى أهمية أن يتحول البنك الصناعى أيضا الى بنك للتعاون الصناعى .

ونعنى بالتعاون الصناعى حركة التجمع الاختيارى فى تعاونيـــات تضم أصحاب الصناعات الصغيرة والحرفيين . ومن المعروف أن الصـــناعات الصغيرة ليست صناعات رأسمالية بالمعنى المفهوم ، بل هى ما يمكن أن

نسميه الانتاج السلعى الصغير . اذ يقوم الانتاج على صاحب عمل يجمع فى شخصه بين صفة الراسمالى وصفة العامل فهو صاحب راسمال صغير يستثمره بنفسه فى ورشة او مصنع صغير او يعمل بيديه منفردا او مع افراد اسرته او باستئجار قوة عمل اضافية . ويشبه أصحاب الصناعات الصغيرة الحرفيون ارباب الحرف ، ويقترب منهم الصناع او العمال المشتغلون القادرون على الانتاج لحساب الغير . وهذه الصناعات الصغيرة والحرفية هى الصناعة القومية حقا بمعنى انها تنتشر فى المدن والريف جميعا ، توظف رؤوس أموال مفتتة ، وتستخدم عددا كبيرا من العاملين ، ولا تتطلب مستوى عاليا من الكفاءة الفنية والقدرة التنظيمية ، وتقلبات التوظف فيها أقل حدة منها فى الصناعات الكبيرة ، وخطر تدميرها فى الحروب أقل ، ولها سوق واسعة لارتباطها بأوسع فئات السكان . وتتفتح امامها حاليا امكانيات هائلة فى اعقاب كهربة الريف ، فلسوف تضمحل صناعات حرفية وتندثر ، ولسوف تزدهر صناعات صغيرة عديدة باستخدام الالات التى تحركها طاقة الكهرباء .

ومع ذلك فان أصحاب الصناعات الصغيرة وارباب الحرف والحرفيين يوجدون حتى الان فى وضع تعيس ، يعانون من بيروقراطية الادارة الحكومية والقطاع العام ومن استغلال بعض العناصر الراسمالية فى السوق ، بل يوجدون فى حالة تبعية اقتصادية ووضع استغلال بالنسبة لعديد من كبار المنتجين والوسطاء والمقاولين والتجار الذين لا يجدون مفرا من الخضوع لاستغلالهم . لا يجدون مستلزمات الانتاج الا بشق الانفس أو فى السوق السوداء ولا يحصلون على التمويل الا بفوائد ربوية . والضرائب ترهقهم بتقديراتها الجزافية والتأمينات الاجتماعية تفرض عليهم اعباء باهظة . ولا ترحب البنوك عادة بتمويل هذه الصناعات الحرفية والصغيرة . بل ان البنك الصناعى الذى توجه اليهم بحماس فى السنوات الماضية لا تشكل القروض التى منحها لهم سوى نسبة ضئيلة من قروضه .

هذه الصناعات الصغيرة والحرفية ليس لها من حل سوى التعاون . وقبل أن نبحث عن بنك يمولها يجب أن نبحث عن تجميعها فى تعاونيات انتاج صناعية . وعندما تثار قضية التعاون الصناعى فان القيادة السياسية تعنى تعاون الحرفيين لا صغار رجال الصناعة . ومن هنا استقر الراى لدى الجميع على جذب الحرفيين الى التعاونيات . ولا مانع من هذا الاتجاه ، على أن تكون التعاونيات اختيارية وان تقتصر على الحرفيين وحدهم ، وان تكون اداراتها بأيديهم .

ان التوسع فى تكوين جمعيات تعاونية للحرفيين كفيل عندئذ بالتغلب على اكثر ما يتعرضون له من تبعية واستغلال . فهى التى تستطيع أن توفر لهم الخامات وتوزعها عليهم ، وهى التى تستطيع أن توفر لهم مستلزمات الانتاج وتوزعها عليهم ، وهى التى تستطيع أن توفر لهم الائتمان الرخيص ، وهى التى تستطيع أن تربطهم بوحدات الانتاج والتسويق على السواء وتوفر لهم قدرا من التنظيم والادارة .

ويعنينا هنا أن نتوقف عند مسألة توفير الائتمان الرخيص للحرفيين . فمن المعروف أن البنك الصناعى كان مكلفا منذ انشائه بتقديم السلف الصغيرة لخريجى المعاهد الفنية ، غير أنه لم يحرز نجاحا كبيرا فى هذا المضمار . وفى عام ١٩٥٩ درس البنك امكان تقديم قروض للجمعيات التعاونية الانتاجية . وفى اواخر ١٩٦٠ تم توقيع عقد بين البنك الصناعى وبين الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة بغرض تمويل الجمعيات التعاونية الانتاجية من مبلغ نصف مليون جنيه تضعه الهيئة تحت تصرف البنك باعتباره وكيلا عنها فى عمليات الصرف والتحصيل .

لكن منذ عام ١٩٦٠ أيضا انشئت المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة والحق بها صندوق للاقراض التعاونى يمنح قروضا متنوعة قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل . وتعثر نشاط الصندوق ومن قبله تعثر نشاط صندوق دعم الصناعات الريفية . وفى عام ١٩٦٩ نقلت تبعية الوحدات الانتاجية التدريبية بقطاع الصناعات الريفية والحرفية الى المجالس المحلية بالمحافظات ، كما نقلت تبعية الجمعيات الصناعية الى المحافظات فصارت جمعيات حكومية ، وتحولت المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة الى هيئة عامة لتنمية الصناعات الحرفية تابعة للادارة المحلية . وقد تكونت بالهيئة لجنة استشارية للتمويل يشارك البنك الصناعى فى عضويتها .

وظاهر أن مشكلة التمويل لم تحل ، مما حدا بالمؤتمر القومى فى مارس ١٩٦٩ أن يطالب البنك الصناعى بتقديم الخدمة التمويلية للحرفيين الى أن يتم استكمال هيكل البنيان التعاونى الحرفى بما فى ذلك قيام بنك للتعاون . وقد وضع بالفعل مشروع قانون لاعادة تنظيم البنيان التعاونى الحرفى ، وهو يقضى بانشاء بنك للتعاون يلحق بالمجلس الاعلى للتعاون برأسمال مشترك من الدولة والجمعيات التعاونية ، على أن يتولى تمويل هذه الجمعيات وتؤول اليه جميع الاموال المخصصة لصناديق الاقراض التعاونى . ومع ذلك فما زال يبدو المطلب بعيد التحقيق ، **فقبل أن نقيم بنكا لتمويل الجمعيات التعاونية يجب أن نوجد هذه الجمعيات التعاونية .**

والواقع أن قادة التعاون يطالبون الدولة حاليا بتحديد جهاز مصرفى مسئول عن تمويل الحرفيين . وفى رأينا أن هذا البنك هو البنك الصناعى ، فهو البنك الوحيد تقريبا الذى يغامر باقراض الحرفيين . ولقد توجه منذ ١٩٦٥ الى تمويل الجمعيات التعاونيات الصناعية والانتاجية ، وابتدع أساليب للتمويل والائتمان كفيلة بمعاونة أصحاب الصناعات الصغيرة والحرفيين وبخاصة بيع الآلات بالتقسيط وتعديل نسب التسليف على الالات. وفى السنة المالية الاخيرة تعامل مع ١٤ جمعية حصلت على قروض تبلغ ارصدتها ١٨١ ألف جنيه .

لهذا نطالب بتحويل البنك الصناعى الى بنك للتعاون الصناعى ،

ونعلم مقدما مخاطر وأعباء هذا المطلب . لكنه مطلب تفرضه اعتبارات اجتماعية واقتصادية غير خافية تمس حياة أكثر من ٢ مليون من المنتجين .

فالبنك الصناعى يجب أن يتحول الى بنك لتمويل التعاونيات الصناعية، ومعنى هذا أن يقدم القروض للجمعية الصناعية وليس للصناع الحرفيين مباشرة على أن تتولى الجمعية بنفسها توزيع الائتمان أو توفيره لاعضائها . وتصبح هذه ميزة للحرفى العضو على الحرفى غير العضو الذى يكون له ـ مع ذلك ـ أن يطلب التمويل من البنك بسعر فائدة أعلا . وليس ما يمنع أن يدرس البنك الصناعى بالفعل تخفيض السعر بعد استئذان البنك المركزى .

لهذا يقوم بنك التعاون الصناعى على القواعد التالية :

أولا : يؤول الى البنك جميع الاموال المخصصة لصناديق الاقراض التعاونى .

ثانيا : تودع بالبنك أموال الجمعيات التعاونية نظير فائدة زهيدة .

ثالثا : يمول البنك الجمعيات التعاونية وأعضاءها بسعر فائدة منخفض .

رابعا : يكون للبنك الحق فى توجيه التوصيات اللازمة لحسن سير العمل بالجمعيات التعاونية ويشرف على دفاترها ويضبط حساباتها .

خامسا : يمول البنك عملية انشاء المجمعات الصناعية للحرفيين وصغار المنتجين .

ويطرح هذا كله ضرورة أن يتواجد البنك الصناعى على مقربة من تجمعات الصناعة الصغيرة والحرفية . ومن ثم تغدو ملحة مسألة انشاء مكاتب للبنك فيها أو اختيار مراسلين له بعمولة هى نسبة من قيمة السلف الممنوحة .

رابعا : تحويل البنك الصناعى الى بنك للراسمالية الوطنية :

تبقى المهمة الاصلية التى انشىء البنك الصناعى من أجلها وهى تنمية الصناعة الخاصة ، تلك التى تقوم بها الرأسمالية الوطنية . ولا تحتاج هذه المهمة لجديد حتى يتحول البنك الصناعى اليها . فهو يقوم بها بلا انقطاع سواء بالتمويل أو بالمساهمة فى راس المال . لكنها مازالت تتطلب توضيحا يضع لها حدودا فاصلة .

فالرأسمالية الوطنية طبقة تتألف من قطاعات واسعة من الرأسماليين الصغار والمتوسطين وهى طبقة منتجة يطلب منها أن تنتج فى اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية لا أن تتلقى عائد رأس المال الذى تحدده أجهزة

الدولة وهى تنتج عادة فى وحدات انتاجية متوسطة تشكل القطاع الخاص الذى يجب الحرص على تشجيعه ، ابتداء من تحديد الاطار الذى يعمل فيه الى حريته فى العمل داخله .

وتلعب الرأسمالية الوطنية دورا هاما فى الصناعات التحويلية والاستهلاكية أى فى الصناعات الخفيفة والتكميلية ، ومازال نصيبها فى انتاج هذه الصناعات فى السنوات الست الماضية يبلغ أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه تمثل ٢٥ر٥ ٪ تقريبا من جملة قيمة الانتاج . وتقدر الاصول الثابتة التى تملكها فى الصناعة بحوالى ٣٥ مليون جنيه .

ويعتمد القطاع الخاص فى الصناعة على القطاع العام بوصفه مصدر حياته فى التوريد والائتمان والتسويق ، ولقد نظمت الدولة الانتاج الرأسمالى فى الصناعة بقانون تنظيم الصناعة وتشجيعها الصادر فى أبريل ١٩٥٨ ، وهو يضع شروطا لاقامة المنشآت الصناعية وتكبير حجمها وتغيير غرضها الصناعى أو مكان اقامتها على ضوء حاجة البلاد الاقتصادية وامكانيات الاستهلاك المحلى والتصدير فى نطاق خطط التنمية الاقتصادية للدولة . وهذا القانون نفسه يحتم أخذ رأى وزارة الصناعة عند رسم سياسة التمويل والتسليف . والواقع أن مصادر التمويل والتسليف انما تتمثل فى البنوك وكلها مملوكة للدولة . ومن هذا احتكار الدولة لمصادر التمويل والائتمان للقطاع الخاص ، مما يدعو لاستخدام هذه المصادر من أجل توجيه القطاع الخاص للانتاج فى اطار خطة التنمية الاقتصادية . وهذا ما يدعوفى نظرنا لحصر التمويل والائتمان للقطاع الخاص الصناعى فى البنك الصناعى .

فلقد كشفت التجربة عن تطورات عميقة فى قطاع الرأسمالية الوطنية الذى تنسلخ منه عناصر طفيلية بينما نعتنى باستمرار بالعناصر النامية من صفوف صغار المنتجين . فهناك اقبال ملحوظ من جانب الرأسمالية الوطنية على الصناعات الاستهلاكية ، وبخاصة منذ نهاية الخطة الخمسية الأولى . ومع ذلك فالمحاولات لا تكف من جانبها لاستكشاف مجالات الانتاج المجزية . ونظرا لضخامة احتياجاتها من التمويل ، مع عدم اطمئنانها الكامل الى ظروف السوق ، فان هناك باستمرار مشكلة نقص التمويل الذى يقدمه الجهاز المصرفى . ولا ينفى هذا محاولات عديدة من جانب الرأسمالية لاستغراق وحداتها الانتاجية بالقروض المصرفية خوفا من احتمالات التأميم أو الحراسة . وهذا ما يدعو مرة أخرى لحصر التمويل المصرفى للقطاع الخاص الصناعى فى البنك الصناعى .

والواقع أن الدورة التمويلية للمشروع الصناعى تتحدد بدورته الانتاجية كاملة ، من الحصول على المواد الخام الى شراء الالات أو تجديدها الى بيع الانتاج النهائى ، مما يتطلب حساب تكاليف الانتاج واعادة الانتاج ، ومن ثم يتطلب الأمر متابعة دورة الانتاج لا الوقوف عند مرحلة واحدة من مراحل الانتاج . وخبرة البنك الصناعى فى هذا المجال طويلة ومقنعة .

ومن المعروف أن البنك الصناعى قد اتجه منذ ١٩٦٥ للتوسع فى تمويل القطاع الخاص ، حتى غدا يشكل النسبة الغالبة من عملياته . والمطلوب الآن أن يكون بنك الرأسمالية الوطنية فى الصناعة . ونعنى بهذا ما يلى .

أولا : أن يتولى البنك الصناعى تقديم التمويل للصناعة الخاصة ، سواء كان التمويل للاستثمار أو للتشغيل .

ثانيا : أن يعاود البنك الصناعى نشاطه فى تأسيس الصناعات والمشروعات الصناعية وذلك بمشاركة القطاع الخاص . فلا يوجد نظريا ما يمنع البنك من القيام بدور التوصية الصناعية . ومن المعروف أنه يساهم حاليا فى شركة الاسمدة العضوية بنسبة ١٦ ٪ من الأسهم . كل ما هنالك أن مشاركته يجب أن تكون باستمرار أقل من نسبة ٢٥ ٪ من راس المال .

ثالثا : أن يتولى البنك الصناعى الوساطة باسم الدولة بين القطاع الخاص الصناعى وبين الهيئات الدولية أو الاجنبية المهتمة بالتنمية الاقتصادية . وللبنك تجربته فى هذا الصدد .

(أ) ففى ١٩٦٠ حصل البنك على قرض بمبلغ ٧ مليون دولار من صندوق قروض التنمية الامريكى ، بضمان الحكومة ، وبسعر فائدة ٥ ٪ على أن يسدد بالعملة المصرية خلال عشر سنوات على أقساط نصف سنوية. واشترط الصندوق أن يستخدم القرض لتمويل القطاع الصناعى الخاص بموافقة الصندوق نفسه غير أن اجراءات التأميم لم تسمح بأن يستخدم من القرض سوى مبلغ خمسة ملايين دولار .

(ب) وفى ١٩٦٤ كان هناك عرض بقرض من وكالة التنمية الدولية بمليون جنيه مصرى بفائدة ٧٥ر٪ سنويا على أن يخصص لتمويل مشروعات انتاجية فى القطاع الخاص . ووكالة التنمية الدولية هى وكالة أمريكية حلت محل صندوق قروض التنمية ويتركز عن طريقها تقديم برنامج المعونة الامريكية . ولقد توقف الموضوع بأكمله عندما توقفت المعونة الامريكية للبلاد .

(جـ) وفى ١٩٦٨ عرض البنك الدولى للانشاء والتعمير استعداده لمنح قروض للتنمية بشرط تطوير ادارة البنك الصناعى واختصاصاته بالشكل الذى تم بالنسبة لبنك الاستثمار اليوجوسلافى . وخلاصة ما تم فى يوجوسلافيا انها أجرت فى ١٩٦٥ اصلاحا اقتصاديا تضمن تخفيض الديبار وتخفيض التعريفة الجمركية والغاء نظام الاعانات للمصانع واباح احتفاظها بحوالى ٧٠ ٪ من أرباحها ورفع أسعار الجملة ونزع أمر ادارة الاستثمارات من السلطة السياسية ليتولاه الجهاز المصرفى . بعبارة أخرى ، تم التوسع فى دور السوق كمحرك ومنظم للانتاج . ثم ادخلت تعديلات على ادارة بنك الاستثمار جعلت كبار العملاء من الوحدات الانتاجية يشاركون فى تلك الادارة .

ومن المعروف أن البنك الدولى تتبعه مؤسستان هما مؤسسة التمويل

الدولية ومؤسسة التنمية الدولية . ومن خلالهما يستطيع البنك أن يلعب دورا فى تمويل التنمية فى القطاع الخاص فى البلاد النامية . وسوف يكون البنك الصناعى بدوره الجديد فى التنمية الصناعية أقدر على الحديث مـــع البنك الدولى . كما أنه قد يكون من الضرورى أن تمثل قطاعات الصناعة الثلاث ، العام والتعاونى والخاص ، فى ادارة البنك ، وذلك باشراك نائب رئيس هيئة التصنيع ورئيس هيئة تنمية الصناعات الحرفية ورئيس اتحـــاد الصناعات بحكم مناصبهم فى ادارته .

الخـــاتمة

بالتطوير الذى عرضناه فيما سبق يمكن أن يصبح البنك الصـــناعى بنكا للتنمية الصناعية بوصفه بنكا للاستثمار الصناعى وبنكا للتعاون الصناعى وبنكا للرأسمالية الوطنية الصناعية .

وبتحديد وظيفته المصرفية على هذا النحو ، يستعيد البنـــك دوره الطبيعى الذى انشىء من أجله منذ نحو ربع قرن . لقد كان دوره محددا عندئذ فى ظل التخلف الاقتصادى وقبل التحول الاشتراكى ، ويكون من غـــير المفهوم ولا المقبول أن تؤدى خطوات التنمية الاقتصادية والتحول الاشتراكى والتخطيط الشامل الى الغاء وجود هذا البنك فى جهـــازنا المصرفى سواء كان الالغاء صريحا بنزع اختصاصاته أو ضمنيا بالصمت على وضعه الراهن .